

وان كانوا يعبدون الكواكب والكتاب لهم حرم منا حكمهم
وكونهم للحج والمحرمه ان يزوجوا حال الاحرام ولا يطأها
حتى يخرجوا من الاحرام ويتعمد الكاح الحج العاقلة البالغه
برضاها وان لم يعقد عليها وفي عندنا حصره بغيره كما
كانت او ثيبا وبالا لا يتعمد الكاح الابوي ولا يكون له
اجبارا لغيره على الكاح وكذا اجازة عبد وامته
وان استاذنها تسكنت او صحت فذلك اذن منها وان است
لم يزوجها وان استاذن الثيب فلا بد من رضاها بالعقد
واذ انك بكارتها بوثبة او قبضة او جراحة او نفيس
مع صلح الابكار وان زالت بكارتها لغيره فذلك عند
الاصح حراما له وادان الزرع بلغ الكاح تسكت
فعلت ردة فالعقد قولها ولا يمان عليها ولا يخلص
في الكاح عندنا حصره بغيره وقاله كلفه ويتعمد

ومعنى الاصطلاح ما على اصلا ثم
في معنى الكحول على ما انه في اليتيم
لما في اليتيم
الاصح

الاصح

وتعمد بلفظ الكاح والزوج والمعلن والهيبة والصد
والبيع ولا يتعمد بلفظه الاعان والاجان والاباحة
وتكون كاح الصفه والصفعة اذا تزوجها الولي بمرأها
الصفعة او ثيبا والولي هو العصبة فان تزوجها الاب
واجده فلا ضار لهما بعد بلوغها وان تزوجها غير الاب
واجده فلكل واحد منهما اختيارا وبلغ ان شاء امام على
الكاح وان شاء نسخ ولا ولا لا بعد ولا صفه ولا يحرم
ولا كافر على مسلم وقال ابو صفه حراما لغير العصبة
من الاقارب الزوج كالامه والاض والحال ومن لا ولي لها
اذا تزوجها مولداتها الذي اعلمها جازا واذا غاب الولي
الاقرب جاز لمن ما بعد من ان تزوجها والعقد المنقطع
ان يكون في المانع المتوافر المنة في السنة الا في
والكفاة في الكاح معتد اذا تزوج المرأة غير لغوي

ومعنى الاصطلاح ما على اصلا ثم
في معنى الكحول على ما انه في اليتيم
لما في اليتيم
الاصح

الاصح